«الإثمار القابضة» تسجل صافي أرباح 4.81 ملايين دولار خلال الأشهر الثلاثة من 2018

الأمير عمرو الفيصل

أحمد عبد الرحيم

أعلنت كل من شركة الإثمار القابضة ش.م.ب.، المؤسسة المالية التي تتخذ من البحرين مقراً لها، وشركتها التابعة والمملوكة لها بالكامل، بنك الإثمار ش.م.ب. (مقفلة)، بنك التجزئة الإسلامي الذي يتخذ من البحرين مقراً له، عن نتائجهما المالية للربع الأول من العام 2018، حيث حققت كل منهما أرباحاً عن هذه الفترة.

صرح بذلك رئيس مجلس إدارة شركة الإثمار القابضة، ورئيس مجلس إدارة بنك الإثمار، الأمير عمرو الفيصل في أعقاب مراجعة وموافقة كلا مجلسي الإدارة على النتائج المالية الموحدة لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2018.

وقد سجلت شركة الإثمار القابضة صافي أرباح بلغت 4.81 ملايين دولار أمريكي لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2018، أقل بنسبة 16.9 في المائة مقارنة بصافي أرباح بلغت 5.79 ملايين دولار أمريكي للفترة نفسها من عام 2017. وكان صافي الأرباح الخاصة بالمساهمين لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2018 قد بلغ 1.66 مليون دولار أمريكي، زيادة بنسبة 187.8 في المائة مقارنةً بصافي أرباح بلغت 0.58 مليون دولار أمريكي سُجلت في الفترة نفسها من عام 2017. ارتفع عائد السهم الى 0.06 سنتات أمريكيا مقابل 0.02 سنتات أمريكية للثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2017.

وتعليقاً على هذه النتائج قال سمو الأمير عمرو الفيصل: "بالأصالة عن نفسي ونيابة عن مجلس إدارة شركة الإثمار القابضة، يطيب لي أن أعلن بأن النتائج المالية لهذه الفترة تؤكد على أن التركيز المتواصل على الأعمال الأساسية في التجزئة المصرفية ما زال يؤتي ثماره. فقد ارتفع إجمالي الإيرادات للثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2018 الى 112.42 مليون دولار أمريكي، زيادة بنسبة 5.6 في المائة مقابل 106.49 مليون دولار أمريكي سجلت في الفترة نفسها من عام 2017 ويعود ذلك في المقام الأول إلى دخل الاستثمارات. وقد أرتفع الدخل التشغيلي خلال فترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2018 بنسبة 5.6 في المائة ليصل إلى 72.16 مليون دولار أمريكي مقابل 68.34 مليون دولار أمريكي خلال الفترة نفسها من العام الماضي."

ومن جانبه صرح الرئيس التنفيذي لشركة الإثمار القابضة، والرئيس التنفيذي لبنك الإثمار، أحمد عبد الرحيم بأن كل من الشركة والبنك قد حققا نتائجاً مشجعة، وهو ما يؤكد على أن الجهود المبذولة لإحداث نقلة نوعية في المجموعة قد نجحت بالفعل في تحقيق أهدافها المرجوّة.

وأضاف عبد الرحيم قائلاً: "بلغ إجمالي أصول شركة الإثمار القابضة 8.29 مليار دولار أمريكي كما في 31 مارس 2018 مقابل 8.61 مليار دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2017، وقد حافظ إجمالي الأصول على استقراره مقارنة بقيمة بلغت 8.30 مليار دولار أمريكي كما في 31 مارس 2017. أما إجمالي حقوق الملكية فقد انخفض بنسبة 34 في المائة ليصل إلى 233.48 مليون دولار أمريكي كما في 31 مارس 2018 مقابل 355.33 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2017، وذلك نتيجة التطبيق المبكر لمعيار المحاسبة المالية والخسائر الناشئة عن الانخفاض في قيمة الموجودات والخسائر الائتمانية والالتزامات ذات المخاطر العالية الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)."

وقال عبد الرحيم: "يسرني أيضاً أن أعلن بأن النتائج المالية لبنك الإثمار قد تضمنت تحقيق صافي أرباح بلغت 2.03 مليون دينار بحريني لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2018، مقارنة بصافي أرباح بلغت 3.08 ملايين دينار بحريني للفترة نفسها من عام 2017. وكان صافي الأرباح الخاص بمساهمي البنك خلال فترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2018 قد بلغ 0.832 مليون دينار بحريني مقارنة بصافي أرباح بلغت 1.14 مليون دينار بحريني سُجلت في الفترة نفسها من عام 2017. وعلى الرغم من استمرار نمو الدخل الأساسي خلال هذه الفترة، إلا أن الدخل التشغيلي قد انخفض بنسبة 9.5 في المائة نتيجة مكاسب رأس المال لعام 2017 الخاصة بالشركة التابعة للبنك في باكستان، بنك فيصل المحدود، خلال الفترة السابقة."

وأوضح عبد الرحيم قائلاً: "بلغ إجمالي أصول بنك الإثمار 3.11 مليار دينار بحريني كما في 31 مارس 2018 مقابل 3.24 مليار دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2017، ليحافظ بذلك على استقراره مقارنة بمبلغ 3.11 مليار دينار بحريني كما في 31 مارس 2017. وفي الوقت ذاته، وعلى الرغم من ظروف السوق، فإن حقوق أصحاب الحسابات الاستثمارية المطلقة قد بلغت 1.063 مليار دينار بحريني كما في 31 مارس 2018، مسجلة بذلك ارتفاعاً بلغت نسبته 6.4 في المائة مقابل 0.999 مليار دينار بحريني كما في 31 مارس 2017. ولتحافظ على استقرارها مقارنة بمبلغ 1.064 مليار دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2017. كما انخفض إجمالي حقوق الملكية بنسبة 34.6 في المائة ليصل إلى 101.2 مليون دينار بحريني كما في 31 مارس 2018 مقابل 154.6 مليون دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2017، وذلك نتيجة للآثار المترتبة على تطبيق معيار المحاسبة المالية رقم 30 عن فترة سابقة والتي تحققت في حقوق الملكية.

زيادة التنافسية وقوة العروض خلال السنوات الخمس القادمة

«بوسطن كونسلتينغ»: نمو حجم سوق التعليم المدرسي الخاص بالكويت من 1.3 إلى ملياري دولار

ليلى حطيط

مايا الهاشم

توقعت شركة بوسطن كونسلتينج جروب في تقرير جديد صدر عنها بعنوان «مكامن الفرص الاستثمارية في سوق التعليم الخاص بدول مجلس التعاون الخليجي» أن تنمو القيمة السوقية لقطاع التعليم المدرسي الخاص (من الروضة حتى المرحلة الثانوية) في دولة الكويت من 1.3مليار دولار في عام 2017 إلى 2 مليار دولار بحلول عام 2023. ويعتبر سوق التعليم المدرسي الخاص أحد مجالات الجذب المهمة للمستثمرين في دول مجلس التعاون الخليجي، نظراً لتوافر الإمكانيات والظروف الملائمة لمثل هذا الاستثمار، حيث من المتوقع أن تتضاعف قيمة هذه السوق خلال السنوات الخمس المقبلة. وعلى الرغم من التوقعات التي تشير إلى نمو قوي في هذه السوق عبر دول مجلس التعاون الخليجي، ينبغي على المستثمرين تحديد ووضع استراتيجيات فعالة لمواكبة التغيرات والظروف المحيطة قبل الخوض في أي فرص استثمارية متاحة.

وحدد تقرير الشركة الرائدة في مجال استراتيجيات الأعمال أربعة عوامل للنمو في مجال التعليم الخاص من شأنها التأثير في الأسواق عبر دول مجلس التعاون الخليجي:

التوجه نحو المدارس الخاصة: يعتبر معدل الإنفاق المدرسي الخاص في دول مجلس التعاون الخليجي أعلى من معدل الانفاق في نظيراتها بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إذ يبلغ معدل الانفاق المدرسي الخاص حوالي 11 ألف دولار للطالب الواحد سنوياً في دول مجلس التعاون الخليجي. ويتجه أولياء الأمور عبر المنطقة بصورة متزايدة نحو المدارس الخاصة التي تقدم استراتيجيات تعليم متميزة وتحقق نتائج محسنة. ومن المرجح نمو هذا التوجه خاصة مع بدء الحكومات بإصدار تقييمات خاصة بأداء جميع المدارس.

رسوم التعليم: من المتوقع أن تواصل رسوم التعليم الخاص في دول مجلس التعاون الخليجي ارتفاعها بمعدل 2% إلى 4% سنوياً. إلا أن رسوم التعليم شهدت ارتفاعاً بمعدلات أبطأ في السنوات الأخيرة نتيجة التشريعات والأحكام الأكثر صرامة والبيئة الاقتصادية التي قللت معدلات الإنفاق الاستهلاكي. إضافة إلى أن الوافدين يواجهون ضغوطاً مالية نتيجة تقليص الشركات لبدلات رسوم التعليم. كذلك وضعت بعض الحكومات حداً لزيادة رسوم التعليم. ففي السنوات الأخيرة حددت دولة الكويت زيادة رسوم التعليم بنسبة 0% إلى 3%. فيما حددت كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين زيادة الرسوم بنسبة 5% وفقاً لمؤشر التضخم وأداء المدارس.

النمو السكاني: من المتوقع نمو أعداد السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 3 و17 سنة بمعدل نمو سنوي مركب من 1% إلى 3%. ومن المتوقع أيضاً أن ينمو عدد الوافدين في دول مجلس التعاون الخليجي بوتيرة أسرع من عدد السكان المحليين، مع الأخذ بعين الاعتبار أن أبناء الوافدين يلتحقون عادة بالمدارس الخاصة.

نمو معدل الالتحاق بالمدارس الخاصة: يشهد معدل الالتحاق بالمدارس الخاصة في المرحلة الابتدائية وما فوقها ارتفاعاً عبر كافة دول مجلس التعاون الخليجي ومن المتوقع أن يحافظ هذا المعدل على ثباته. وتشهد معدلات التحاق الطلبة بمرحلة الروضة (من سن 3 إلى 6 سنوات) نمواً ملحوظاً، وخصوصاً في المملكة العربية السعودية التي تمتلك أكبر عدد سكان في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي وأدنى معدل التحاق بمرحلة الروضة (تبلغ نسبة التحاق الطلبة أقل من 20% في المملكة العربية السعودية مقابل 60% إلى 90 % في بقية دول مجلس التعاون الخليجي).

وقالت الدكتورة ليلى حطيط، شريك ومدير مفوض في بوسطن كونسلتينج جروب: «تعيد التطورات الجديدة، مثل التطورات السكانية والتدخلات الحكومية والتشريعات والأنظمة، رسم معالم قطاع التعليم الخاص المعقد في كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي. وبما أن هناك تباين في إمكانات النمو في سوق التعليم الخاص في دول مجلس التعاون الخليجي، فمن المهم أن يفهم المستثمرون حجم كل سوق وإمكانات نموه في السنوات القادمة».

نظرة متعمقة

من المتوقع أن ينمو سوق التعليم المدرسي الخاص في الكويت من 1.3 مليار دولار في عام 2015 إلى 2 مليار دولار في عام 2023. ويعزى هذا النمو إلى عاملين رئيسين، هما النمو السكاني والتوجه نحو المدارس الخاصة. ولا يزال إجمالي عدد السكان الكويتيين والوافدين ينمو باطراد، وبالتزامن مع هذا النمو، يتجه الكويتيون بشكل متزايد نحو المدارس الخاصة، حيث باتت الأسر أكثر استعداداً للإنفاق على التعليم عالي الجودة.

ومع ذلك، فإن التحديات في هذا السوق يمكن أن يكون لها آثار عكسية على القطاع، حيث تخصص حكومة الكويت في بعض الأحيان الأراضي في مواقع غير مناسبة، وتقدم القليل من الدعم للمدارس الدولية الخاصة، وتضع قيوداً صارمة على زيادة الرسوم. على سبيل المثال، أصدر وزير التربية في عام 2016 قراراً بإيقاف زيادة رسوم المدارس الخاصة. وأخيراً، سيكون من الصعب على أولياء الأمور مقارنة جودة المدارس في ظل نقص البيانات حول تصنيفات المدارس.

وأضافت مايا الهاشم، مديرة مشاريع في بوسطن كونسلتينج جروب: «بات سوق التعليم الخاص أكثر تعقيداً وتنافسية خلال السنوات الأخيرة لا سيما في الأسواق الناضجة، وهذه التحولات لها آثارها ونتائجها على المستثمرين، ونتيجة لمستوى المنافسة مع كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر ومملكة البحرين، سيكون من الصعب جذب المعلمين أو الاحتفاظ بهم. ونتيجة القوانين الخاصة بتوطين الكويتيين في قطاع التعليم باتت هناك بعض القيود على تعيين المعلمين الوافدين، إضافة إلى أن هناك مرسوم جديد يلوح في الأفق يحظر إصدار تأشيرات دخول للوافدين تحت سن الثلاثين. كل ذلك له نتائجه العكسية على جذب الكفاءات واستقطابها. وعلى هذا النحو، توفر دولة الكويت فرصاً مهمة للمستثمرين نتيجة ازدياد الطلب على المدارس الخاصة عالية الجودة بجميع أنواع المناهج الدراسية ونطاقات الرسوم، وفي ظل سوقها غير الموحد، الذي يتكون أساساً من مدارس خاصة مستقلة، هناك فرص كبيرة للغاية أمام المستثمرين».

خلال الربع الأول من العام

«الوطنية العقارية» تحقق 4 ملايين دينار صافي أرباح

فيصل العيسى

أعلنت الشركة الوطنية العقارية، وهي إحدى الشركات العقارية الرائدة في المنطقة والتي تعمل حالياً على تطوير مشاريع بقيمة إجمالية تتجاوز ملياري دولار أمريكي في مصر والإمارات العربية المتحدة وغيرها من الأسواق، عن نتائجها المالية للربع الأول من العام 2018.

بلغت الإيرادات التشغيلية للشركة 5.9 مليون دينار كويتي، وبلغت الأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك 5.5 مليون دينار كويتي، وبلغ صافي الربح 4.0 مليون دينار كويتي مرتفعاً بنسبة 6.7 % عن الربع الأول من عام 2017.

أبرز المؤشرات المالية للربع الأول من عام 2018

• بلغت الإيرادات التشغيلية 5.9 مليون دك، مرتفعة بنسبة 15.2 % عن الربع الأول للعام 2017

• بلغ إجمالي الربح 2.7 مليون دك، منخفضاً بنسبة 2.5 % عن الربع الأول للعام 2017

• بلغت الأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك 5.5 مليون دك، مرتفعة بنسبة 26.3 % عن الربع الأول للعام 2017

• بلغ صافي الربح 4.0 مليون دك، مرتفعاً بنسبة 6.7 % عن الربع الأول للعام 2017

• بلغت ربحية السهم الأساسية 4.31 فلساً للسهم الواحد

(تم تقريب الأرقام الواردة أعلاه)

صرّح نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في الشركة الوطنية العقارية فيصل جميل سلطان العيسى: "تواصل في الشركة الوطنية العقارية تحقيق نتائج إيجابية من عملياتنا الأساسية وبشكل رئيسي من محفظة الأصول التأجيرية في الكويت والأردن، إلى جانب المبيعات القوية في مصر التي ساهمت بدفع الأداء الإيجابي حتى الآن. وفي ليبيا، نشهد زيادة في معدلات الإشغال على أساس شهري نتيجة لتحسّن الأوضاع الأمنية، كما حققنا تقدماً في مشاريعنا قيد التطوير، وبلغنا خطوة كبيرة في تنفيذ إثنين من أهم مشاريعنا، مشروع "ريم مول" في أبوظبي ومشروع "جراند هايتس" في مصر، وكلا المشروعين يسيران بشكل جيد وبما يتوافق مع مخططاتنا وتوقعاتنا. وفي الفترة الأولى من العام 2018، قمنا بتنفيذ الجزء الأول من استراتيجيتنا من خلال تخفيض الالتزامات البنكية من 149.5 مليون دينار كويتي إلى 131.3 مليون دينار كويتي، والذي سينعكس على بيانات الفترة المالية القادمة. وفيما يخص تطلعاتنا لبقية عام 2018، سنواصل التركيز على إعادة تحديد الأصول وتخفيض الالتزامات البنكية بهدف تقليلها إلى ما دون المئة مليون دينار كويتي.

أبرز تطورات الأداء التشغيلي والاستثماري للربع الأول من العام 2018

• إن تطوير مشروع "ريم مول" في دولة الإمارات العربية المتحدة يسير بشكل جيد وبما يتماشى مع توقعات الإدارة.

• في مشروع "جراند هايتس" السكني في مصر، قامت الشركة ببيع 1.011 وحدة سكنية وقطعة أرض بقيمة مبيعات إجمالية تبلغ 3.49 مليار جنيه مصري وتم تسليم 502 وحدة منها للعملاء منذ بدء المشروع وحتى 31 مارس 2018.

• حققت الشركة في مشروعها المشترك "بالم سيتي ريزيدانس" في ليبيا أداءً جيداً، مسجلة أرباحاً تشغيلية بلغت 1.9 مليون يورو وأرباحاً صافية بلغت 1.5 مليون يورو، وارتفع معدل الإشغال من 24% إلى 30%. ولا يزال هذا المشروع هو الخيار الأفضل للشركات العالمية والوكالات الحكومية المشاركة في إعمار ليبيا.

أبرز التطورات في المركز المالي للربع الأول من العام 2018

• كما في 31 مارس 2018، بلغت إجمالي الأصول 501.6 مليون دينار كويتي، وبلغت حقوق المساهمين 218.7 مليون دينار كويتي، ومن المتوقع أن يتم تعزيز رأس المال وقاعدة المساهمين في الشركة الوطنية العقارية خلال العام الحالي عند تحويل 31 مليون دينار كويتي من شركة أجيليتي للخدمات اللوجستية كقرض قابل للتحويل إلى أسهم ملكية وهي في طور تحويلها إلى أسهم حالياً.

• بلغت الالتزامات البنكية 149.5 مليون دينار كويتي كما في 31 مارس 2018.

البنك التجاري يرعي حفل تفوق وتخرج طلاب مدرسة الرجاء بنين

أماني الورع في لقطة جماعية مع بعض الطلبة والمسؤولين

في إطار سعيه الدائم لمشاركة الطلبة والطالبات فرحة التخرج والتفوق بعد إتمام عام دراسي مليء بالتحديات، وتأكيداً لدوره الرائد في دعم كافة الفعاليات التربوية التي تعتني بخدمة العملية التعليمية بشكل كلي، قام البنك التجاري برعاية حفل تفوق وتخرج طلاب مدرسة الرجاء - بنين، التابعة لإدارة مدارس التربية الخاصة.

وقد جاءت رعاية البنك لهذا الحدث من منطلق إيمانه بضرورة الاهتمام بفئة ذوي الاحتياجات الخاصة، ومد يد العون والمساعدة لهذه الفئة ومشاركتهم فرحة النجاح والتفوق بسيما وأنها فئة جديرة بكل اهتمام و تمثل جزءاً من نسيج المجتمع.

وفي هذا السياق، صرحت مساعدة المدير العام - إدارة الإعلان والعلاقات العامة بالبنك التجاري أماني الورع قائلة "نعمل في البنك التجاري على مد جسور التعاون والتواصل بين البنك وبين كافة فئات المجتمع ونسعى إلى تقديم كافة سبل الدعم والرعاية لذوي الاحتياجات الخاصة لاسيما أن البنك يضع هذه الفئة في بؤرة اهتمامه ويسعى دوماً لمساعدتها من أجل التغلب على الإعاقة".

وتابعت أماني الورع مبينة أن فئة ذوي الاحتياجات الخاصة وتحدي الإعاقة كانت ومازالت تحظى بالرعاية والدعم من قبل "التجاري" خاصة وأن البنك قد أخذ زمام المبادرة بضرورة تفعيل دور هذه الفئة في المجتمع ودمجهم مع أقرانهم الأصحاء ومساعدتهم على التغلب على المعوقات التي تواجههم من خلال دعم ورعاية وطرح العديد من البرامج والمبادرات المعدة خصيصاً من أجل الارتقاء بالجوانب التربوية والاجتماعية والنفسية والسلوكية لذوي الاحتياجات الخاصة.

وتقديراً لرعاية البنك لهذه الاحتفالية استقبل أحمد الغريب مدير مدرسة الرجاء المشتركة بنين في مكتبه، مساعدة المدير العام - إدارة الإعلان والعلاقات العامة - أماني الورع مقدماً لها كل الشكر والتقدير على رعاية البنك التجاري لهذه الاحتفالية التي ساهمت في نجاح حفل التخرج.